مؤتمر إقليمي

ما بعد الإسلام السياسي: "الشروط، السياقات والآفاق"

ورقة توضيحية للمؤتمر

3-2 أيار /مايو 2018

فندق اللاندمارك

عمان-الأردن

بالرغم من أنّ استخدام مصطلح "ما بعد الإسلام السياسي" يرجع إلى عقود سابقة، بخاصة مع نهاية التسعينيات، إلاّ أنّه عاد مرّة أخرى إلى دائرة الضوء بصورة أكبر مما سبق، مع نزوع العديد من الحركات الإسلامية اليوم إلى "التوغّل" أكثر في مسار القبول بالديمقراطية والتعددية السياسية والمشاركة في السلطة، والقبول بالحريات العامة والفردية، ثم الإعلان عن فصل الدعوي عن السياسي والبدء بالتفكير بهذا المبدأ، من قبل العديد من الحركات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي اليوم.

هذا التوجه لدى حركات واتجاهات إسلامية لاحظناه بوضوح في المؤتمر السنوي الماضي، الذي عقدته مؤسسة فريدريش أيبرت في عمان، بعنوان "آفاق الإسلام السياسي في إقليم مضطرب: الإسلاميون وتحديات ما بعد الربيع العربي"، [1] لذلك رأينا (في مؤسسة فريدريش أيبرت ومركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية) أن نبني على ما سبق ونحاول القراءة أكثر والتحليل أعمق في فهم هذا الاتجاه الذي يتطوّر أكثر في المسار البراغماتي والسياسي، وأخذ ينزع شعارات تاريخية عن حملاته الانتخابية، مثل الإسلام هو الحل، ويذهب إلى القبول بمفاهيم ومباديء كانت خارج نطاق لغته وأيديولوجيته في العقود السابقة.

مآلات هذا التطوّر والتحوّل في أطروحات الإسلام السياسي البراغماتي، الديمقراطي ستعيد إحياء مفهوم «ما بعد الإسلام السياسي»، أو بتعبير أدقّ «العبور» إلى مرحلة ما بعد الإسلام السياسي، بمعنى تخلّي الحركلات الإسلامية عن كثير من شعاراتها وأهدافها وفلسفاتها التي تأسست عليها، وشكّلت جوهر فكرها وخطابها السياسي والديني، خلال العقود الماضية، مثل: إقامة الدولة الإسلامية، أسلمة المجتمع، مواجهة التيارات العلمانية، مقولات الإسلام هو الحل، إلى القبول بالديمقراطية كصيغة نهائية لنظام الحكم، وبالتعدديات الدينية والثقافية والسياسية، وفصل الدعوي عن السياسي، ما يعني التحوّل إلى أحزاب سياسية محترفة، ضمن اللعبة السياسية والديمقراطية، ما يعني – أيضاً- التخلّي عن «يوتوبيا» إقامة دولة إسلامية تطبق أحكام الشريعة، كما هي مفهومة في الأوساط الإسلامية الراديكالية، وهذا وذاك معناه عملياً تمييز المجال الدين والوعظي والفقهي عن المجال السياسي والعمل الحزبي، بما يستبطنه ذلك من تحولات فكرية ومراجعات فقهية ودينية في أوساط هذه الحركات.

بالضرورة لا يوجد تعريف دقيق محدّدة لمفهوم «ما بعد الإسلام السياسي»، ولشروطه وسياقاته ومؤشراته وأسبابه، لدى الباحثين والدارسين، بخاصة من كان لهم دور في اجتراح المفهوم وتأطيره، مثل أوليفيه روا وأوليفيه كاريه، اللذين استخدما هذا المصطلح (في بداية التسعينيات) للإشارة إلى فشل تجربة الإسلام السياسي وعجزه عن تقديم إجابات لمشكلات

1- أقيم المؤتمر في عمّان، بتاريخ 23 مايو- آيار 2017، وشارك فيه مجموعة من الباحثين والخبراء العرب والغربيين، وصدرت أعماله وأوراقه في كتاب باللغتين العربية والانجليزية، انظر: آفاق الإسلام السياسي في إقليم مضطرب: الإسلاميون وتحديات ما بعد الربيع العربي، تحرير محمد أبو رمان، مؤسسة فريدريش أيبرت الألمانية، عمان 2018، ص9-7.

الحكم والاقتصاد، ما دفع إلى تجاوز مقولاته والعودة إلى عملية الفصل بين المجالين الديني والسياسي، كما كانت الحال في القرون السابقة، قبل انبثاق الحركات الإسلامية المعاصرة، التي أدلجت الخطاب الإسلامي وسيّسته.

لا تختلف أطروحات جيل كيبل عن فشل الإسلام السياسي عمّا سبق، وبالتالي فإنّ الوصول إلى مرحلة ما بعد الإسلام السياسي، وفقاً لهذا المنظور، يتم إمّا خارج رحم الحركات الإسلامية ومتجاوزاً لها ولأدلجتها الدينية، أو أنّه يعكس فشلها وعدم قدرتها على إنجاز أهدافها، فالهروب إلى أمام نحو «ما بعد الإسلام السياسي.

يختلف مع هذا الإطار التحليل باحثون ودارسون آخرون، وفي مقدمتهم الباحث الفرنسي، فرانسوا بورجا، الذي يشكّك، تماماً، في مقولات فشل الإسلام السياسي، وعمّا يقدّمه أيضاً آصف بيّات، الذي يرى في أنّ ما بعد الإسلاموية ليست انقلاباً على الإسلام، ولكنّها قلب المفاهيم والأفكار الإسلامية رأساً على عقب، وتغليب الحقوق على الواجبات، والتعددية والتاريخية، ودمج الحقوق والتديّن والإيمان والحريات، وهي نتاج صيرورة تكيّف وتأقلم «الإسلام الانتخابي» مع العملية الديمقراطية، وصولاً إلى حدوث تحولات كبيرة في داخل الحركات الإسلامية ذاتها. [2]

إذا أردنا تأطير الاتجاهات النظرية في قراءة وتحديد «مفهوم ما بعد الإسلام السياسي»، فسنجد أنفسنا أمام ثلاثة رئيسة:

الاتجاه الأول- الذي يرى في الإسلام السياسي كبنية جوهرانية لا تتطوّر، وبالتالي فإنّ ما بعد الإسلام السياسي، هو بالنتيجة فشل الإسلام السياسي نفسه، وبحث المجتمع عن خيارات وبدائل أخرى.

الاتجاه الثاني- الذي يرى بأنّ الإسلام السياسي مرتبط بالسياقات وليس بالجوهر، وبالتالي فهو يتطور في خطابه وأفكاره ومواقفه، من هنا فإنّ ما بعد الإسلام السياسي يمكن أن يكون محصلة لتطوّر حركات أحزاب الإسلام السياسي نفسه، أو ظواهر إسلامية أخرى.

الاتجاه الثالث- ينظر إلى «ما بعد الإسلام السياسي» كمرحلة أيضاً، وصيرورة، لكن ليس للإسلام السياسي ذاته، بل للإسلام الاجتماعي أو الثقافي، بمعنى أنّه منتج خارج رحم الإسلاميين وحركاتهم السياسية، مثل ظاهرة الدعاة الجدد، وسياسات التديّن الاجتماعي، أو الإسلام الليبرالي، أو يرى البعض الحركات الصوفية بوصفها نموذجاً لما بعد الإسلام السياسي. [3]

2- لمتابعة هذا النقاش والحوار والجدل بين الخبراء والباحثين حول مفهوم ما بعد الإسلام السياسي انظر:
- حسن أبو هنية، ما بعد الإسلام السياسي، صحيفة الرأي الأردنية، 2016-5-9
html.786051/article/com.alrai//:http
- اسماعيل بن قادة، قراءة في مقولات «ما بعد الإسلاموية»، صحيفة الراية، 2009-9-6.
-a628-4208-915e-6f65c7e4/print/home/com.raya.www//:http
a386-8cc2290069c8-17fced8c3f39/0768b733-1173-4c85
- مسفر بن علي القحطاني، أفول الإسلام السياسي أم انبعاث جديد، صحيفة الحياة اللندنية، 2014-7-5
D8%A3%D9%81%D9%88%/3399011/Articles/com.alhayat.www//:http
D8%-D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%-%D9%84
-D8%A3%D9%85%-D8%A7%D8%B3%D9%8A%%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A
-D9%85%D9%86%-D8%A7%D9%86%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AB%
D8%9F%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%AC%
- مدى الفاتح، نهاية الإسلام السياسي كنظرية استشراقية، صحيفة القدس العربي، 2017-10-4.
802012=p?/uk.co.alquds.www//:http
- ما بعد الإسلاموية: الأوجه المتغيرة للإسلام السياسي، تحرير آصف بيات، ترجمة محمد العربي، دار جداول، بيروت، 2015، ط1، ص2.

3- انظر: مسفر القحطاني، أفول الإسلام السياسي، مرجع سابق، ومدى الفاتح مرجع سابق، حسن أبو هنية، مرجع سابق.

في هذا المؤتمر سنختبر مفهوم «ما بعد الإسلام السياسي» ومدى شرعيته ومصداقيته، بوصفه تحولاً جوهرياً في خطاب وسلوك الإسلاميين، والأسباب التي تقود إليه والشروط والعوائق والنماذج الواقعية لهذا المفهوم أو تلك التي تقترب منه، سواء في العالم العربي أو الإسلامي، أو كانت سنيّة أم شيعية؟

1. ما بعد الإسلام السياسي.. شرعية المفهوم:

يعرّف المفكر الأميركي- من أصول إيرانية- آصف بيّات ما بعد الإسلام السياسي بـ: تحولات الإسلاموية في أفكارها ومقاربتها وممارساتها من الداخل والخارج.[4] ويضرب بيّات – مثلاً- على تلك التحولات من أحزاب إسلامية إلى «ما بعد إسلامية» بحزب العدالة والتنمية في تركيا، ثم أحزاب النهضة والعدالة والتنمية في تونس والمغرب، لأنّها اندمجت في النطاق الوطني والديمقراطي والسياسي وتخلّت عن كثير من الشعارات والأفكار المرتبطة بحركات الإسلام السياسي، مثل إقامة دولة الخلافة، أو دولة الشريعة الإسلامية وأسلمة المجتمع.. الخ، فأصبحت تلك الأحزاب – كما يصفها بيّات- أقرب إلى «الكيانات الديمقراطية» في المجتمعات الإسلامية.[5]

لاحقاً، وجدنا أنّ هنالك حركات أخرى وتوجهات إسلامية تلحق بتلك الأحزاب والحركات وتتجه إلى القبول أكثر بالمبدأ الديمقراطي وبالتعددية السياسية والدينية والثقافية، وبتداول السلطة، وبالتخلّي عن مشروع «الدولة الإسلامية»، الذي حكم مخيال الإسلاميين، خلال العقود الماضية، وإلى القبول بالديمقراطية بوصفها نظاماً نهائياً للحكم، وليس محطّة عابرة أو مؤقتة في الطريق إلى إقامة الدولة الإسلامية أو الخلافة الكلاسيكية، وهي الأهداف التي تأسيست الحركات الإسلامية، عموماً، من أجل تحقيقها.

بالرغم من هذه التطورات والتحولات في خطاب الإسلاميين وممارساتهم السياسية إلاّ أنّ هنالك تياراً من السياسيين والباحثين الغربيين والعرب يشكّكون في مصداقية هذا الخطاب والسلوك، ويرون بأنّ ما يحدث ما يزال في طور «التكتيك» من أجل الوصول إلى السلطة، ويرون بأنّ الإسلاميين مهما اختلفوا في أيديولوجياتهم وأفكارهم، وحاولوا التورية بالقبول بالديمقراطية والتعددية أو الإدعاء حتى بقبول الدولة المدنية والفصل بين الدعوي والسياسي فإنّهم ما يزالون في نهاية اليوم يفكرون في تحقيق أهدافهم بإقامة الدولة الإسلامية أو المجتمع الإسلامي. مثل هذا التيار – التشكيكي- في شرعية مفهوم «ما بعد الإسلام السياسي» يشمل اليوم العديد من الحكومات العربية والمثقفين العرب ومراكز تفكير غربية لا تزال جميعاً مصرّة على إنكار أي تطوّر جوهري حقيقي في فكر الإسلاميين، بخاصة بعد الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين في مصر (تموز 2013)، إذ تمّ الإعلان عن اعتبار جماعة الإخوان المسلمين جماعة إرهابية في العديد من الدول العربية.

ثمة اتجاه آخر من الدارسين والسياسيين لا يتجاهل هذه التحولات الكبيرة، لكنّه في الوقت نفسه يرى عدم المبالغة والتهويل من حجمها ومداها، فهي تمثّل تياراً محدوداً أو مساحة صغيرة من مساحات الإسلام السياسي، بينما في المقابل فإنّ الاتجاه الأكثر صعوداً وتأثيراً اليوم هو الاتجاه الراديكالي الأصولي الذي يؤمن بالعمل المسلّح وبإقامة الدولة الإسلامية، كما أنّ الاتجاه الإحيائي التقليدي داخل الحركات الإسلامية، الذي ما يزال على «الحلم القديم» فاعل ومستمر، ويقاتل من أجل عدم التخلي تماماً عن «منهج الإسلام السياسي».[6]

4- ما بعد الإسلاموية: الأوجه المتغيرة للإسلام السياسي، مرجع سابق، ص3.

5- المرجع السابق، ص1

6 انظر حول المناظرات والنقاشات في شرعية مفهوم "ما بعد الإسلام السياسي"، على سبيل المثال:

- Peter Mandaville, Is the Post-Islamism Thesis Still Valid? project on middle east political science, 24-1-2014.

تأسيساً على ذلك؛ فإنّ المؤتمر سيسعى إلى مناقشة الحجج والأفكار السابقة وتفكيك جدلية شرعية مفهوم «ما بعد الإسلام السياسي»، من خلال الجلسة الأولى "مفهوم ما بعد الإسلام السياسي: الخارطة المغرفية والسياقات العملية"، التي ستناول هذا الموضوع عبر ثلاثة أوراق رئيسة» الورقة الأولى لحسن أبو هنية وتتناول الإطار العام الذي وُلد فيه مصطلح «ما بعد الإسلام السياسي»، والحيثيات والجدليات التي أحاطت به والاتجاهات المتعددة في التعامل مع شرعيته ومصداقيته. ثم ورقة د. لوز غارسيا غوميز إذ تتعمّق أكثر في النقاش والجدال حول شرعية مفهوم ما بعد الإسلام السياسي، ومدى مصداقية تطبيقاته على أرض الواقع؟ أمّا د. نادر الهاشمي فيتناول في ورقته «أزمة الشرعية في طهران: فشل الإسلام السياسي الإيراني»، وتعود أهمية الموضوع الإيراني، لارتباطه الوثيق بمقولات الإسلام السياسي، سواء على الصعيد الشيعي أو حتى الإسلامي العام، منذ الثورة الخمينية 1979، ومن المعروف أنّ آصف بيّات اجترح المفهوم من خلال قراءته في نهاية التسعينيات بصعود نموذج جديد مغاير لمقولات الإسلام السياسي التقليدية في إيران.

2. السياقات والمسارات.. محصلة فشل أم تطوّر؟

إذا تجاوزنا النقاش عن جدلية المفهوم وشرعيته، فإنّ هنالك مناظرات ونقاشات أخرى مرتبطة بالسياقات والمسارات التي تؤدي إلى ولادة ما بعد الإسلام السياسي وصعوده، ونجد أنفسنا هنا أمام أكثر من اتجاه وتحليل:

الاتجاه الأول يرى بأنّ مفهوم «ما بعد الإسلام السياسي» مرتبط بنهاية الإسلام السياسي أو فشله وخيباته المتتالية، بعد أن عجزت الحركات الإسلامية عن تحقيق أحلامها وآمالها، ظهرت مشروعات وأفكار ما بعد الإسلام السياسي، التي تعلن فشل تلك الحركات والدخول في مرحلة جديدة.

الاتجاه الثاني يرى بأنّ «ما بعد الإسلام السياسي» هو حصيلة تطوّر طبيعي للإسلام السياسي ومرحلة تاريخية جديدة، فخلال العقود الماضية انتقل الإسلاميون من رفض اللعبة الديمقراطية، إلى القبول بها جزئياً، ثم كليّاً، ثم تطوّرت رؤيتهم للديمقراطية للقبول بالتعددية وتداول السلطة، وأخيراً القول بفصل الدعوي عن السياسي وبالدولة المدنية، بمعنى أنّهم انتقلوا بالتدريج مع الانخراط بالعملية السياسية والديمقراطية من كائنات دينية متحفظة إلى كائنات تؤمن بالعملية الديمقراطية بصورة أكبر، وبالتالي نحن لسنا أمام مرحلة تقهقر وانهيار للإسلام السياسي، سواء على صعيد أيديولوجي أو سياسي أو شعبي، بل على النقيض من ذلك نحن أمام مرحلة متقدّمة ضمن المسار الخطي الذي انتقلت من خلاله هذه الحركات الإسلامية المقصودة، أو اتجاهاً مهماً من اتجاهات الإسلام السياسي اليوم، ومن المتوقع أن تصل حركات وأحزاب إسلامية أخرى إلى النهايات نفسها.

---

https://pomeps.org/2014/01/30/is-the-post-islamism-thesis-still-valid/

- Akhand Akhtar Hossain (2016) Islamism, secularism and post-Islamism: the Muslim world and the case of Bangladesh, Asian Journal of Political Science, 24:2, 214-236, DOI: 10.1080/02185377.2016.1185954
- Markus Holdo, Post-Islamism and fields of contention after the Arab Spring: feminism, Salafism and the revolutionary youth, *Third World Quarterly*, **38**, 8, (1800)
- Crossref
- Luz Gómez García, Post-Islamism, the Failure of an Idea: Regards on Islam and Nationalism from Khomeini's Death to the Arab Revolts, https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/rec3.12002. 9-10-2012

قد تكون الفرضيتان أشبه بالوجهين لعملة واحدة، بمعنى أنّ ولادة ما بعد الإسلام السياسي نتيجة للفشل والتقهقر، أو تطور طبيعي، فإنّنا في المحصلة أمام حركات واتجاهات تحوّلت من حركات إسلامية إلى «ما بعد إسلامية»، وتخلّت عن كثير من مقولات الإسلام السياسي وانتقلت لتكون أقرب إلى الأحزاب السياسية المنخرطة في اللعبة الديمقراطية، مثلما هي حال الأحزاب المسيحية الديمقراطية سابقاً في أوربا.

في هذا المجال نجد أنّ كلاًّ من نادر الهاشمي وناثان براون، وهما باحثان مرموقان في الأديان والحركات الإسلامية، يتحمّسان للقول بأنّ الحركات الإسلامية ليست استاتيكية أو جامدة، أو جوهرانية، بل هي حركات مرتبطة بسياقات تاريخية واجتماعية وثقافية، وستنتقل عبر مراحل وتمرّ بأطوار أيديولوجية وسياسية، وسينتهي بها المطاف إلى مرحلة الإحزاب الديمقراطية المحترفة، بمعنى أنّها ستخلع – عملياً- ثوب ما بعد الإسلام السياسي، وترتدي ثوباً آخر ملائماً للشروط والمعطيات الديمقراطية. [7]

السياقات والشروط والحيثيات التي تحيط بعملية التحوّل والانتقال من حيّز الإسلام السياسي إلى ما بعد الإسلام السياسي، أو دراسة الطريق بين المرحلتين والحالتين هو ما ستسعى الجلسة الثانية في المؤتمر «ما بعد الإسلاموية: تطور في الفكر والخطاب أم دلالة فشل؟»، إلى مناقشته، إذا سيتناول د. عبد الغني عماد، الأستاذ الجامعي والباحث المتخصص بالأديان والحركات الإسلامية، الأطروحات التي قالت بفشل حركات الإسلام السياسي وهزيمتها، من خلال مقاربة منهجية ونقدية، ثم يناقش د. خليل العناني، الأستاذ المشارك في معهد الدوحة للدراسات العليا، أزمة الإخوان المسلمين كمدخل لـ«ما بعدية الإسلام السياسي»، ويقدّم لنا د. رشيد مقتدر، استاذ القانون الدولي والعلوم السياسي في جامعة الحسن الثاني، نموذجاً على هذه التحولات من داخل إطار الإسلام السياسي المغاربي، وتحديداً حزب العدالة والتنمية، الذي يمثل – في نظر باحثين وسياسيين- نموذجاً واضحاً على مفهوم «ما بعد الإسلام السياسي»، وأخيراً يتناول د. محمد أبو رمان، الباحث في مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية مستقبل الحركات الإسلامية من منظور سيسيولوجي وتاريخي مقارن، ويرسم لنا معالم مرحلة ما بعد الإسلام السياس وتموضعها ضمن هذه القراءة المقارنة.

3. إطار ما بعد الإسلاموية: تشكلات وأفكار متنوعة وحركات وشخصيات متعددة

لا يقتصر مفهوم ما بعد الإسلام السياسي على الإطار التقليدي للحركات الإسلامية، بخاصة مدرسة الإخوان المسلمين، ولا يُختزل في الجانب السياسي، فهنالك اتجاهات وأفكار وتصوّرات تنتمي لمرحلة ما بعد الإسلام السياسي تولد من اتجاهات ثقافية وفكرية مختلفة، كانت محسوبة على المدرسة الإسلامية، لكنّها أصبحت اليوم تقترب أكثر من مفاهيم وأفكار ذات طابع ليبرالي وثقافي جديد، وإن كانت هذه المؤشرات والظواهر ليست على صعيد واحد من التطوّر والتفكير.

إذا كان هنالك تجسيد عملي وواقعي على الصعيد السياسي لمفهوم «ما بعد الإسلام السياسي»، فهو القبول بالديمقراطية والتعددية والتخلّي بدرجة كبيرة عن مفهوم الدولة الإسلامية والخلافة، والاندماج أكثر في اللعبة الديمقراطية. لكن هذه التحولات السياسي لا يمكن أن تتم بمعزل عن المرجعية الفقهية والمعرفية في الإسلام، من هنا تأتي أهمية دراسة مجموعة متنوعة من الخيارات والمدارس المختلفة، سواء في الحالة السلفية أو الثقافية الإسلامية العامة، مع الإشارة هنا إلى

7- انظر: ناثان براون، المشاركة لا المغالبة: الحركات الإسلامية والسياسة في العالم العربي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، ترجمة سعد محيو، ط1، 2012، ص 75-71، وكذلك الأمر: نادر هاشمي، الإسلام والعلمانية والديمقراطية الليبرالية: نحو نظرية ديمقراطية للمجتمعات المسلمة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ترجمة أسامة غاوجي وتقديم محمد أبو رمان، بيروت، ط2017، ص37-29.

المدرسة الإصلاحية الأولى، التي وُلدت في العالم العربي والإسلامي، على يد جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، قبل تأسيس جماعة الإخوان المسلمين على يد الإمام حسن البنا، إذ كانت تلك المدرسة الإصلاحية قريبة في العديد من طروحاتها المعرفية من القول بأهمية فتح باب الاجتهاد والإفادة من الفكر الغربي وتطوير الفكر والفقه الإسلامي والاهتمام بمفاهيم المقاصد الشرعية والمصالح، بينما جاءت الحركات الإسلامية في مرحلة لاحقة لتغلق هذا الباب وتركّز على سؤال الهوية الإسلامية للمجتمعات، وتمهل الجانب المعرفي والفقهي والفكري.

في هذا المجال ستناقش الجلسة الثالثة في المؤتمر «تشكلات واتجاهات فكرية جديدة» بعض الاتجاهات والأفكار الجديدة - من خارج رحم مدرسة الإخوان المسلمين-، سواء في الوسط السلفي أو الثقافي الإسلامي العام، فسيتناول هذه الظواهر كلّ من د. ساري حنفي، أستاذ الاجتماع السياسي في الجامعة الأميركية في بيروت، ود. ستيفان لاكروا، أستاذ العلوم السياسية في معهد العلوم السياسية في باريس، الذي سيناقش بعض المقاربات الفكرية الجديدة لدى التيارات السلفية، فيما سيخصص د. جواس ويغماكرس، أستاذ الدراسات الدينية في جامعة أوتخرت، ورقة لتناول أسئلة الديمقراطية والحداثة لدى السلفيين المسيسين، بخاصة في مرحلة ما بعد الربيع العربي، التي شهدت تحولات سياسية وفكرية لدى العديد من الاتجاهات والتيارات السلفية. وأخيراً سيلقي الباحث اليمني، نبيل البكيري، الضوء على بعض التحولات الشبيهة في الحالة الإسلامية اليمنية.

4. نماذج متعددة ومتنوعة لـ«ما بعد الإسلام السياسي»

لا تقتصر التطوّرات والتحولات التي حدثت لدى الحركات الإسلامية ودفعتها إلى مرحلة ما بعد الإسلام السياسي على الدول والمجتمعات العربية، فهنالك تجارب وخبرات تشكّلت في العالم الإسلامي، وسبقت وتجاوزت النماذج العربية كثيراً، ولعلّ أبرز هذه النماذج هو النموذج التركي لحزب العدالة والتنمية الذي أعلن (منذ تشكّله في العام 2001) القبول بالعلمانية والديمقراطية والتخلّي عن الشعارات والخطابات الإسلامية، بل وأعاد الحزب تعريف نفسه بوصفه «حزباً ديمقراطياً محافظاً»، بما يشبه الأحزاب المحافظة الأوروبية (والمقصود بالمحافظة هنا من الناحية الأخلاقية وليس السياسية)، فأصبح حزب العدالة والتنمية التركي AKP نموذجاً متطوّراً لمآلات الأحزاب الإسلامية التي تسير نحو الديمقراطية والتعددية، ولمرحلة "ما بعد الإسلام السياسي".

على صعيد التجارب الأخرى تقدّم الخبرة الأندونسية نموذجاً آخر على خطابات وحركات متطوّرة للإسلام الليبرالي والتقدّمي، إذ قطعت شوطاً بعيداً في المقاربات الفكرية والفقهية والسياسية نحو الديمقراطية والليبرالية والقبول بالآخر وبالتعددية والحداثة.

لا يقتصر الأمر، أيضاً، على المجال السنّي، بل الشيعي شهد تطورات وتحولات شبيهة تقترب أكثر من ما بعد الإسلام السياسي، بخاصة مع التيارات والمرجعيات التي تخلّت عن مبدأ ولاية الفقيه، واتجهت أكثر للقبول بالديمقراطية والتعددية وبالعلمانية، ويمكن الإشارة هنا إلى المرجعية الشيعية المعروف، حسين منتظري، ومهدي شمس الدين في لبنان، وبعض آراء آية الله السيستاني، الذي يرفض مبدأ ولاية الفقيه.

في الجلسة الأولى (من اليوم الثاني) «ما بعد الإسلام السياسي.. نماذج متعددة»، من المؤتمر سنتابع هذه القضايا والملفات، إذ سيقدّم لنا د. إحسان علي فوي، من أندونسيا، قراءة معمّقة عن تجليات ما بعد الإسلام السياسي وخارطة التيارات والاتجاهات الإسلامية في أندونسيا والمناظرات القائمة هناك. فيما يقدّم د. عماد أبشناس، الباحث ورئيس تحرير صحيفة إيران ديبلوماتيك قراءة تحليلية للاتجاهات التي قد تمثّل نموذجاً لما بعد الإسلام السياسي والمناظرات الفقهية والفكرية والسياسية حول الموضوع. أمّا د. علي طاهر، أستاذ الاجتماع في جامعة بغداد، فيحلل النموذج الشيعي العراقي وسؤال ما بعد الإسلام السياسي» وإمكانياته وسياقاته وتحدياته هناك.

5. جدل الإسلام السياسي وما بعده أردنيّاً

إلى أيّ مدى يمكن القول بأنّ هنالك إشارات واتجاهات وصلت إلى مرحلة «ما بعد الإسلام السياسي» أردنيّاً؟

في كتاب «الشباب الإسلامي الأردني في «ما بعد الربيع العربي»: أسئلة الدولة المدنية والإسلامية والتحولات الفكرية، يصف مؤلّفا الكتاب د. محمد أبو رمان ود. نفين بندقجي الأحزاب الجديدة التي خرجت القيادات المؤسسة فيها ومجموعة من شبابها من رحم جماعة الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي، فأسّسوا حزب الشراكة والإنقاذ وحزب المؤتمر الوطني الأردني (زمزم)، وكذلك الجمعية الجديدة لجماعة الإخوان المسلمين بوصفها أحزاباً تنتمي إلى مرحلة «ما بعد الإسلام السياسي»، إذ تخلّت عن الرداء الإسلامي والشعارات الإسلامية المعروفة، وعن فكرة إقامة الدولة الإسلامية، وأصبحت تدعو إلى دولة مدنية، تعددية، ديمقراطية، وحوّلت المطالب بالالتزام الكامل بالشريعة الإسلامية، بالمعنى المعروف لدى الحركات الإسلامية التاريخية، إلى القول بحماية «قيم المجتمعات المسلمة».

في الأثناء بدا واضحاً أنّ هنالك مراجعات في أوساط جبهة العمل الإسلامي وجماعة الإخوان المسلمين، مع إعلان بعض قيادات الجماعة قبولهم بفصل الدعوي عن السياسي وبالدولة المدنية، وهي عناوين من الواضح أنّها لا تزال محلّ خلاف ونقاش بين تيارات الجماعة، وغير محسومة بصورة نهائية. [8]

ستخصص الجلسة الثانية من اليوم الثاني من المؤتمر «جدل الإسلام السياسي وما بعده أردنياً» للاستماع إلى المقاربات التي يقدّمها ممثلون عن هذه الأحزاب، إذ ستقدّم لنا النائب ديمة طهبوب، عن حزب جبهة العمل الإسلامي مقاربة عن موقف الحزب من الدولة المدنية والديمقراطية والتعددية، وفصل الدعوي عن السياسي والمقصود بذلك. بينما يتولّى د. علاء الفروخ تقديم مقاربة لتطوّر الفكر السياسي في حزب المؤتمر الوطني (زمزم)، وللشباب المنخرطين فيه، وعملية العبور من الإسلام السياسي (الشعارات الإسلامية) إلى «ما بعده». أمّا المهندس غيث القضاة، أحد الشباب المؤسسين لحزب الشراكة والإنقاذ فيطلعنا على تجربة الحزب والشباب المؤسسين له من جماعة الإخوان المسلمين والتحولات الفكرية والسياسية التي حدثت لديهم خلال الأعوام الأخيرة. بينما يتولّى د. حسن البراري، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأردنية، التعقيب والتعليق على هذه النقاشات والمقاربات.

8- انظر: محمد أبو رمان ونفين بندقجي، الشباب الإسلامي الأردني في "ما بعد الربيع العربي": أسئلة الدولة المدنية والإسلامية والتحولات الفكرية، مؤسسة فريدريش أيبرت، عمان، ط1، 2018.